تأشيرة الرئيس حول عرض الحكومة الأمريكية والبنك الدولى لتمويل مشروع السد العالى
ديسمبر ١٩٥٥

عرض البنـــك :

أولا : القيود المذكورة بالخطاب :

(١) القرض ليس له أى طابع سياسى ومصر عضو فى البنك ولها حق الاطلاع على جميع تصرفاته .

(٢) الشرط الاول الخاص بتوافر العملات المحلية والاجنبية موجـود فى جميع القروض بصورة أو بأخرى الا اذا كان قرضا بسيـطا جدا بالنسبة لحالة البلد .

(٣) الشرط الخاص بالقروض الاجنبية وبالاستيراد مع الدفـع الآجل موجود فى القروض الاخرى اما فى صيغة القرض نفسه أو فى خطابات سرية متبادلة ، والبنك لن يمانع فـى أى قرض تبدو صلاحيته ولـن يتدخل فى القروض الصغـيرة ولن يمنع (ولا يستطيع أن يمنع) مصر من عقد قرض آخـر ولكنه فى الحالة الاخيرة سيتوقف عن منحها قروضا من عنده اذا وجد أن قروضها الخارجية قد زادت عن طاقتها الاقتصادية ، وبما أن البنك لا يرغب أن يتوقف فى وسط الطريق فانه يرجو ان تتاح له فرصة التشاور سلفا .

ثانيا : خطاب البنك :

(١) البنك يعتبر خطابه التزاما بمنح قرض اذا تحققت ظـروف معينة وليس تصريحا .

(٢) يجب أن يبدأ نفاذ القرض من تاريخ توقيعه ولا يقبل البنـك أن يمضى اليوم عقد قرض ينفـذ بعد ٤ أو ٥ سنـوات فى وقت قد تكون أحوال البلد الاقتصادية لا تسمح بعقد قـرض الآن يعتقد البنك أن مصر تستطيع اقتراض ٢٠٠ مليون دولار وقد يرى بعد ٤ سنوات أنها تستطيع الاقتراض أكثر من ذلـك ان اتبعت سياسة سليمة والعكس بالعكس اذ أن الاحـوال الاقتصادية عند تاريخ عقد القرض هى العامل الفعـال وقد ظن البنك قبل ٣ سنوات أن مصر لا مكنها أن تقترض أكثر من ١٠٠ مليون دولار .

(٣) لا يمكن قبول فائدة متغيرة والتنازل عن فائدة الاحتجـار لان ذلك سيوجد سابقة خسارة بالبنك (وقد سبق لـه رفضها مرارا) وقد يكون فى غير صالح مصر ان ارتفع سعـر

الفائدة ، وعلى كل فهذا أمر لمجلس ادارة البنك ولكنه يعتقد بعدم وجود امل فيه .

(٤) طلبت كل من ايطاليا واستراليا قروضا كبيرة على سنين عديدة ولكن البنك أصر على عقد قروض صغيرة مباشرة دون أن يعد بمنح قروض اخرى بينما فى حالة مصر يعرض البنك الارتباط بمنح القرض المطلوب كله على عشر سنوات .

(٥) البنك يعتبر تعليق القرض على توافر العملات الاجنبية فى صالح مصر لانه وسيلة للضغط على الحكومتين .

نتيجة الاجتماع :

عرض البنك تغيير بعض الالفاظ الواردة فى خطاب الالتزام وعرض أيضا اعطاء تصريح من جانب واحد غير معلق على شرط وعد الجانب المصرى باعادة صياغة خطاب البنك .

عرض الحكومة الامريكية

١ ـ تقدر الحكومة الامريكية تكاليف الاعمال التى ستتم الى يوليه سنة ١٩٦١ بمبلغ ٢٧٥ مليون دولار فى حين أنها حوالى ٤٠٠ مليون دولار وتقدر العملة الاجنبية اللازمة بمبلغ ١١٠ مليون دولار فى حين أنهـــا حوالى ١٦٨ مليون دولار ٠

٢ ـ تقدم الحكومة الامريكية مبلغ ٥٤ر٦ مليون دولار كاعانة للمرحلة الاولى وأنها مستعدة فى المستقبل للنظر بروح ودية فى زيادة هذه الاعانة حسب الظروف ٠ وقد فهمنا من ممثلى الحكومة الامريكية أن هذه المعونـــة تلغى المعونة الاقتصادية العادية لعام ١٩٥٦/٥٥ والتى كنا ننتظـــر منها حوالى ٤٠ مليون كالعام السابق فتكون الزيادة هى ١٤ر٦ مليـــون فقط مع فارق كبير أن الاعانة العادية لم تكن تقيدنا تقريبا بأى شئ فى حين أن هذه الاعانة تقيدنا الى حد كبير كما سيتضح فيما بعد ٠

٣ ـ اشترطت الحكومة الامريكية لتقديم هذه المعونة الاتى :

أ ـ موافقتنا على عرض الحكومة البريطانية والبنك الدولى بشروطهما ٠

ب ـ كما اشترطت لتقديم أى معونة اضافية للمرحلة الثانية من المشـــروع أن الحكومة البريطانية وأى دول أخرى أعضاء فى البنك تشـــترك فى تقديم المعونة الاضافية بعد مشاورة الحكومة المصرية عـــلى أن تراعى الظروف وتقدم العمل فى ذلك الوقت ٠ كما يجب أن تحل المشاكل القانونية (السودان أساسا) قبل ذلك ٠

جـ ـ اعانة الحكومة الامريكية للمرحلة الاولى تعطى للبنك الدولى وتصرف تحت اشرافه وبشروطه باتفاق بينه وبين الحكومة المصرية بعـــد أن توافق عليها الحكومة الامريكية ٠

كما يجب على الحكومة المصرية أن تطلع الحكومات المشتركة والبنـك على نوع ومصادر أموالها وعلى كيفية صرفها كلما طلبوا ذلك ٠

د ـ أن تنفذ الحكومة المصرية المشروع بالاشتراك مع البنك الدولـى وأن تعطى الاولوية للمشروع فى خطة التنمية وتضمن وجود العملـــة المحلية اللازمة للمشروع ٠ وستكل الحكومة الامريكية للبنك الـــدولى الاشراف على هذا الموضوع بحجة منع أى تضخم ٠

هـ — أن يتم اختيار الشركات التى ستقوم بتنفيذ المرحلة الاولى من المشروع أو ما يتعلق بها وكذلك الحصول على كل المواد أو الالات التى يدخل فى شرائها عملة أجنبية بواسطة منافسة دولية وبالطريقة التى يراها البنك الدولى ·

وأخيرا للحكومة الامريكية أن تعيد النظر فى هذا العرض عند حدوث أى ظروف استثنائية ·

تعليق :

١ — تقدر الحكومة الامريكية تكاليف المرحلة الاولى بأقل من الحقيقة وذلك حتى تحدد المعونة للمرحلة الاولى فى أضيق الحدود ·

٢ — الجديد فى المعونة الامريكية هو ١٤٫٦ فقط والباقى مجرد وعود فضلا عن الشروط التى تعنى الاشراف التام على موارد وصرف الحكومة المصرية طول مدة انشاء المشروع ·

٣ — تربط الحكومة الامريكية أى معونة اضافية للمرحلة الثانية على الظروف فى ذلك الوقت واشتراك الحكومة البريطانية فيه معها وأى دول أخرى أعضاء فى البنك وحل مشكلة السودان والغرض واضح من كل هذه الشروط ·

٤ — تضع الحكومة الامريكية المعونة تحت تصرف البنك الدولى للاشراف على صرفها بغرض الاستتار خلف البنك الدولى لاملاء شروطهم السياسية والاقتصادية حسب مايرون فضلا عن التحكم عن طريقه فى تنفيذ المشروع حسب رغباتهم وفى الوقت الذى يرونه ·

٥ — تثير الحكومة الامريكية موضوع التضخم كحجة لطلبها الاطلاع على مواردنا وأبواب صرفها وتشترط لصرف المعونة اقتناع البنك الدولى بسلامة موقفنا المالى وقد توسع البنك الدولى فى هذه الناحية كما سيجىء بعد ·

٦ — تثير الحكومة الامريكية موضوع المنافسة العالمية بحجة قوانينها وخلافه والحقيقة أنها تريد أن تعطى البنك الدولى فرصته كاملة للتحكم فى المشروع عن طريق تقسيمه أولا ثم عن عمل المنافسة على كل جزء من أجزاء المشروع واختيار المقاولون الذين يرتضيهم البنك لجملة أغراض وهذا الطريق يمكنهم ايقاف المشروع أو تأخيره حسبما يرون وهذه ناحية شديدة الخطورة ، سيما بعد المعلومات التى حصلنا عليها فى هذا الموضوع ·

٧ — لم تكتفى الحكومة الامريكية بكل الشروط السابقة ، ومنعا من السهو وضعت شرط الظروف الاستثنائية لكى يتم تحكمها ٠

٨ — ان العرض البريطانى مماثل تماما للعرض الامريكى واشتراك بريطانيا فى العرض يوضح تماما الغرض السياسى من هذا العرض ٠ واشتراك البنك الدولى فى هذه الخطة تخرج به عن صفته الدولية وتؤكد الشكوك فى أن البنك ضالع من الحكومتين الانجلوسكسونيتين لتنفيذ أغراضهم السياسية والاقتصادية ٠

ان العرض بصورته الراهنة عبارة عن شروط فقط وهو يكشف تماما عن نيات الحكومتين ولايصلح اطلاقا أن يكون أساسا لاى اتفاق ٠